



المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية
Arab Institute for Training and Research in Statistics

دورة تدريبية حول
احصاءات الأسعار والأرقام القياسية

15 كانون ثاني/يناير - 15 كانون ثاني/يناير 2024

المحاضرة الثالثة



www.aitsr.org
info@aitsr.org

التضخم

إعداد: ضرغام عبيدات
رئيس قسم الأسعار - الاحصاءات الاردنية

- يمكن تبسيط معنى التضخم بشكل عام بأنه الارتفاع في مستوى الأسعار والخدمات ومن ثم انخفاض القوة الشرائية لدى المشتري نتيجة لذلك وهو لا يقتصر على ارتفاع محدد لسلعة او خدمة ما بل انه يشمل عدة قطاعات اقتصادية مثل قطاع التجزئة ، قطاع الخدمات الفندقية ، قطاع النقل ، قطاع العقارات وغيرها.
- يعتبر الارتفاع في معدلات التضخم بنسب صغيرة أمراً طبيعياً في الاقتصاد ذلك أنه يحافظ على معدلات الأسعار في حدودها المطلوبة كما أنه يحفز الطلب والإنتاج.

• أسباب نشوء التضخم

• ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

• **تضخم ناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الانتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

• **تضخم ناشئ عن الطلب:** ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الانتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

- **تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد أو تغييرات في الطلب النقدي حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.**
- **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوريا الشمالية من قبل امريكا ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة التضخم**

- **زيادة الفوائد النقدية:** ورجّح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الانتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد. وهذا ليس غريبا فالاقتصادي كينز عبّر عن ذلك بقوله في كتابه: (يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر).

- تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على كل من المستهلكين والمنتجين

- ففي جانب المستهلكين يحصل على منتجات استهلاكية أقل عما كانت عليه قبل الارتفاع أما في جانب المنتجين فالتأثير يحدث نتيجة لارتفاع مدخلات الإنتاج والسلع المرتبطة بعملية الإنتاج أي زيادة التكاليف الخاصة بالإنتاج فضلا عن تأثير عمليات التمويل بسبب ارتفاع معدلات الفائدة مما يرفع من الأسعار.

- يُقاس التضخم عن طريق استخدام الرقم القياسي الخاص بسعر المستهلك (مؤشر أسعار المستهلك) لتتبع معدل التضخم وتكلفة المعيشة في بلد ما ، حيث يتم إصدار مؤشر أسعار المستهلك على أساس شهري.

• هناك نوعان رئيسيان للتضخم:

• التضخم المعتدل أو الزاحف: ويحدث هذا النوع عندما يرتفع

المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة في فترة زمنية طويلة ،

التضخم المتسارع أو الجامح: ويقصد بهذا النوع أن يرتفع

المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة في فترة زمنية قصيرة، كما

حدث في بعض الدول بأن وصل معدل التضخم إلى 400 % في

فترة زمنية قصيرة.

• يحدث التضخم بعدة أسباب فالتضخم الجامح يحدث على

المدى القصير وبمعدلات عالية ويكون بسبب أزمات اقتصادية أو

سياسية أو كارثة بيئية أو صحية طارئة أما التضخم الزاحف

فيحدث على المدى الطويل وبمعدلات قليلة نتيجة للتوسع في

العرض أو الطلب أو زيادة التكاليف فيصل الاقتصاد إلى مرحلة

يعتمد فيها على تشغيل كافة عناصر الإنتاج ،

- ممّا يؤدي إلى عجز العمليات الإنتاجية عن توفير كافة حاجات الطلب المرتفع مما يحدث خللاً في مرونة وتوازنات الأسعار فيما بين العرض والطلب إضافة إلى فقدان الكفاءة التشغيلية مجدداً بارتفاع التكاليف التي تتعلق بالإنتاج وخاصة تلك التي لا تتواءم مع التقنية الحديثة.

• كما أن من أسباب التضخم الذي يحدث بشكل جزئي في دولة ما يكون نتيجة للتوسع في العرض النقدي حيث لا تحتفظ البنوك بكامل قيمة الودائع بل بنسبة صغيرة منها إضافة إلى انخفاض الاحتياطات من العملات الأجنبية ، مما يؤدي إلى إصدار النقود الخاصة بالودائع بأضعاف كبيرة مما يساهم في ظهور التضخم النقدي.

• الآثار المختلفة للتضخم متعددة ومن أهمها:

- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي
- منع التخصيص الكفاء للموارد وذلك بإحلال المدخلات الأقل كفاءة محل المدخلات الأكثر كفاءة من أجل الضغط على تكاليف الإنتاج والنقل والتخزين ويزداد هذا التوجه سوءا كلما تفاوتت الأسعار بين المدخلات الجارية والمدخلات المُعوّضة لها
- فقدان النقود لقسم من القوة الشرائية الخاصة بها، والناجئة عن الزيادة المستمرة في الأسعار

• تختلف آثار التضخم بين فترة زمنية وأخرى فلكل فترة ظروفها ومعطياتها ومكاسبها عن أي فترة زمنية لاحقة سواء كان ذلك على مستوى الاستهلاك أو تغير النمط الاستهلاكي بين فترة وأخرى أو حتى على الصعيد الإنتاجي من خلال حداثة الموارد وكفاءتها الإنتاجية.

• عبر التاريخ هناك ثلاث أزمت كبرى للتضخم

الأولى في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية وأفضت إلى ما يسمى بأزمة الكساد الكبير

والثانية التي بدأت منذ منتصف الستينيات وحتى بداية الثمانينيات

حيث بلغت ذروتها 14.8% عام 1980 ورفع حينها الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة ما يقارب 20% وتسمى فترة التضخم الكبير

والثالثة كانت بعد جائحة كورونا.

- إذا لم تتم معالجة التضخم بالشكل الفعال فإنه حتما سيؤدي إلى الانكماش مما قد يفاقم المشكلة أكثر ويحدث الركود والكساد لذلك نتجه توقعات خبراء الاقتصاد في الأزمة الحالية إلى أن الاقتصاد سيشهد ركودا، إلا أنه سيكون متوسط الحدة مقارنة بحالات الركود في السابق.

- من المهم الإشارة إلى ان أي تباطؤ في النمو الاقتصادي خلال هذه الأزمة لا يؤشر الى حدوث الركود، أحيانا يُسمح بحدوث التباطؤ بهدف تحقيق التوازن المطلوب في الأسعار حيث تأتي بعد ذلك وتيرة التصاعد التدريجي للعمليات الإنتاجية مع أهمية السيطرة على معدلات البطالة خلال ذلك.

- وغالبا ما يذكر في التشريعات وفي مجموعة كبيرة من العقود الخاصة باعتباره مقياسا بغرض تعديل المدفوعات (كالأجور والرواتب والإيجارات والفائدة ومدفوعات الضمان الاجتماعي) مقابل اثر التضخم وبالتالي يمكن ان تكون له اثار كبيرة وواسعة

- التضخم عباره عن انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية نتيجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي يمكن تعريفه " بأنه درجة (معدل) التغيير في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة.

- النظريات والمدارس الاقتصادية متعددة ومتباينة لعلاج التضخم فعند حدوث أي أزمة اقتصادية توجد عدة حلول وفق فلسفة تلك المدارس التي تتباين مع بعضها البعض.
- وبما أن الحلول تعتمد في الأساس على البيانات والمعلومات فعادة ما يأخذ أصحاب القرار الحل الذي يكتسب البراهين القطعية بدلاً من البراهين الضنية (النظرية أي الاحتمالات والتوقعات) وهذا لا يحدث إلا من خلال التجارب والبراهين والحلول السابقة كما هو الحال في علاج أزمة التضخم حالياً.

• حتى الآن وعبر التاريخ الاقتصادي العالمي لم يُعالج التضخم إلا بطريقتين فقط وهما:

• إما زيادة المعروض من النقود وتقليل أسعار الفائدة وهذا ما تتبناه المدرسة الكينزية ونجح ذلك خلال أزمة الكساد الكبير والتي ساعد في هذا العلاج عدة جوانب أخرى منها التوظيف الكامل، التأسيس لنظام اقتصادي عالمي، إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقويم العملات الأجنبية بالدولار.

• أما الطريقة الثانية فهي ما أفضت إليه فلسفة بول فولكر Paul Volcker الرئيس السابق لمجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بعلاج تضخم السبعينيات عن طريق تقويض المعروض من النقود وزيادة أسعار الفائدة.

• خلال السنوات الماضية ومنذ الأزمة المالية العالمية، كانت النظرية الكينزية القديمة هي الحال المثالي فلم يكن أمام العالم من حل لتجنب كساد عظيم آخر، إلا تلك النظرية بمفهومها الذي يفضي إلى أهمية زيادة ضخ النقود في الاقتصاد، أي أن الاعتقاد حالياً يدور حول السياسة النقدية (التشديد الكمي) فقط كمصدر وحيد مؤكد لعلاج مشكلة التضخم.

• لطالما اعتبر ميلتون فريدمان (عالم اقتصاد أمريكي) التضخم ظاهرة نقدية في أساسها واستنتج فريدمان في ورقته البحثية التي نُشرت في عام 1956 بعنوان «دراسات في النظرية الكمية للنقود» أن نمو المعروض النقدي على المدى البعيد من شأنه أن يرفع مستوى الأسعار فقط، وليس له أي تأثير حقيقي في الناتج الاقتصادي.

• العلاقة بين التضخم وسعر الصرف

- تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الاقتصادية والمالية المُعبِّرة عن متانة الاقتصادية لأيّة دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة، ومن أشد هذه العوامل الاقتصادية، التضخم، ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.